

تقرير
أوضاع حقوق الإنسان
في دولة الكويت
2009

الجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان

2009

humanrights.org.kw

المحتويات

- المقدمة
- أولاً : عدم وجود هيئة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان.
- ثانياً : الكويت وموقفها من التوقيع على الاتفاقيات الدولية
- ثالثاً : عديمي الجنسية (البدون)
- رابعاً : العمالة الوافدة
- خامساً : العمالة المنزلية
- سادساً : أوضاع السجون ومراكز التوقيف والاحتجاز
- سابعاً : حرية التعبير والحريات العامة
- ثامناً : المرأة
- تاسعاً : الرعاية الصحية

المقدمة

لما كانت الجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان جمعية مدنية مشهورة ومرخصة رسمياً في دولة الكويت برقم (2005/99) فإنها عكفت على إصدار هذا التقرير للقيام بدورها تجاه قضايا وانتهاكات حقوق الإنسان والعمل على إزالة كافة هذه الانتهاكات تعزيزاً لسمعة الكويت الرائدة في مجال حقوق الإنسان وذلك من خلال رصد أهم قضايا حقوق الإنسان المتعلقة بالشأن الكويتي وقد ارتكزنا في إعداد هذا التقرير على معايير محددة وهي :

1. مرجعية حقوق الإنسان في الدولة.
2. توائم القوانين المحلية مع الاتفاقيات الدولية.
3. الاهتمام بالفئات المستضعفة في المجتمع كعديمي الجنسية والعمالة والمرأة.
4. الشكاوى والاقتراحات التي تتلقاها الجمعية.
5. رصد الانتهاكات الإنسانية بالإضافة للدراسات والبحوث المتعلقة بهذا الشأن.

أولاً : عدم وجود هيئة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان

إن إنشاء هيئة مستقلة لحقوق الإنسان يعد أحد أهم مطالب منظمات المجتمع المدني ذات الصلة حيث ستمتع هذه الهيئة بالرقابة المستقلة لكافة قضايا وانتهاكات حقوق الإنسان داخل حدود دولة الكويت في المقام الأول على أن يتم تكوينها من أعضاء حكوميين ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة ونشطاء حقوق الإنسان ورجال القانون وبهذا الشأن فقد قامت الجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان بعدد من الخطوات من خلال صياغة تصور لمشروع قانون إنشاء هذه الهيئة وتم عرض هذا التصور على منظمات المجتمع المدني ذات الصلة في اجتماع خاص وتمت الموافقة عليه من حيث المبدأ ومن ثم تم عرضه مع موافقة منظمات المجتمع المدني على وزير الشؤون الاجتماعية والعمل آنذاك واستكمالاً لهذه الجهود فقد قامت الجمعية بعقد لقاءين مع لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان بمجلس الأمة الكويتي لتقديم مشروع القانون إلى المجلس لإقراره ولم يتم إحراز أي تقدم بهذا الخصوص وانتقلنا في مسلسل المطالبات إلى أنه في حال لم يتم إنشاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان فإن البديل الذي لا غنى عنه هو ضم منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان إلى اللجنة العليا لحقوق الإنسان بوزارة العدل حتى يكون لها مصداقية أكبر وتمثيل حقيقي لدى المنظمات الدولية.

التوصيات :

1. الإسراع بإقرار مشروع إنشاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان.
2. منح الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان صلاحيات واسعة بعد إنشائها.
3. المطالبة في الوقت الحالي وبأقصى سرعة بضم منظمات المجتمع المدني ذات الصلة للجنة العليا لحقوق الإنسان بوزارة العدل.
4. إشراك منظمات المجتمع المدني ذات الصلة في وضع التصورات والدراسات والخطط التتموية والرجوع إليها عند إعداد أي قانون أو عمل أي مشروع متعلق بحقوق الإنسان.
5. إطلاق حملات توعوية مشتركة مع منظمات حقوق الإنسان لنشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع.
6. رفع مستوى الاستجابة والتفاعل الحكومي مع الشكاوى التي تستقبلها منظمات المجتمع المدني.

ثانياً : الكويت وموقفها من التوقيع على الاتفاقيات الدولية

تنبؤ الكويت مرتبة متقدمة في مصاف الدول المؤسساتية وقد أدى ذلك إلى توقيع الكويت على عدد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان ولكنها تقاعست عن التوقيع والانضمام على عدد من الاتفاقيات المهمة التي تراعي حقوق فئات معينة من بني الإنسان مثل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الملحق بها واتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وقد أدى عدم توقيع الكويت على هذه الاتفاقيات وغيرها إلى عدم حصول هذا الفئات على حقوقها الإنسانية - بسبب أن الكويت غير ملزمة بذلك أمام المجتمع الدولي لأنها لم توقع أو تنضم للاتفاقيات المعنية - مما يشعر هذه الفئات بنوع من التمييز والظلم.

وقد قامت الجمعية بمراسلة منظمات المجتمع المدني وعدد من الأجهزة الحكومية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للوقوف على مدى التقدم المحرز في مسألة الانضمام للاتفاقية وقامت الجمعية أيضا بمطالبة وزارة الخارجية بإبداء الأسباب التي أدت إلى عدم انضمام الكويت لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حتى الان وردت وزارة الخارجية بأن الاتفاقية قيد البحث والدراسة بمجلس الأمة.

التوصيات

1. مطالبة الحكومة بضرورة المسارعة إلى الانضمام للاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان وبخاصة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
2. مطالبة الحكومة بضرورة الانتهاء سريعا من دراسة الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان وفق حدود زمنية معروفة ومعلنة ويكون ذلك عن طريق لجنة خاصة تضم بالإضافة إلى الوزارات المعنية جمعيات حقوق الإنسان ورجال القانون وتكون مهمتها دراسة الاتفاقيات الدولية.

ثالثاً : عديمي الجنسية (البدون)

يعد ملف عديمي الجنسية أحد أهم الملفات الحساسة والساخنة في دولة الكويت حيث تتباطأ الحكومة أحيانا وتتقاعس أحيانا أخرى عن حل هذه المشكلة التي يعاني منها أكثر من مئة ألف إنسان (حسب إحصائيات رسمية) وينظر العاملون في مجال حقوق الإنسان إلى مشكلة عديمي الجنسية على أنها مشكلة إنسانية بحته حيث لا يحصل عديمي الجنسية على أبسط حقوق الإنسان مثل الحق في التعليم والعمل والرعاية الصحية وحقوق أخرى، وقد قامت الجمعية بجهود كبيرة بشأن الانتهاء من كافة أشكال التمييز ضد عديمي الجنسية من خلال تقديم مشروع قانون يهدف إلى منح عديمي الجنسية كافة الحقوق المدنية والإنسانية ولكن لم يتم إقراره حتى الآن، مما أدى إلى انتشار الجريمة وزيادة معدلاتها بين هذه الفئة بسبب الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشونها بالإضافة إلى شعورهم بالتمييز ، ولكن يجب علينا ألا نغفل عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة مؤخراً للمساهمة في حل هذه القضية من خلال القرار الذي يسمح لعديمي الجنسية بالالتحاق بسلك التدريس بوزارة التربية والتعليم والسلك العسكري والصحة ، بالإضافة إلى السماح بنوثيق عقود الزواج والذي كان مطلبا لهذه الفئة منذ سنوات عديدة.

التوصيات

1. مطالبة الحكومة بضرورة الإسراع بإقرار قانون الحقوق المدنية والإنسانية كبداية لحل مشكلة عديمي الجنسية من أجل إقرار مبدأ العدالة والمساواة الذي يعد مطلب إنساني ملح.
2. مطالبة الحكومة بضرورة وضع آلية فعالة تسمح لهذه الفئة بالاندماج في المجتمع والمساهمة في عملية التنمية والمشاركة السياسية وكافة النشاطات والامتيازات التي يتمتع بها الآخرون.

رابعاً : العمالة الوافدة

تشكل قضية انتهاكات حقوق العمال الأجانب في الكويت هاجساً للحكومة الكويتية وناشطى حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني على حد سواء حيث تشكل العمالة الوافدة حوالي ثلثي عدد السكان ويعتبر عدم إقرار قانون العمل بالقطاع الأهلي وقانون تجريم الاتجار بالبشر هو السبب الرئيسي لحدوث مثل هذه الانتهاكات التي يتم رصدها كل يوم عبر شكاوى المتضررين التي تتلقاها الجمعية أو عبر الصحف الرسمية والمستقلة مثل (إجبار العمال على العمل في الأماكن المكشوفة في درجات حرارة تصل إلى 50 درجة مئوية - حجز جوازات السفر - تأخر صرف الأجور والرواتب - فقدان السلامة المهنية - إجبار العمال على التوقيع على أوراق بيضاء "كيميالات" لاستخدامها في الضغط عليهم وإيداعهم السجن في بعض الأحيان وخاصة شركات التاكسي الجوال - المتاجرة بالإقامات - بلاغات التغيب الكيدي) بالإضافة إلى تحول نظام الكفيل المعمول به حالياً إلى انتهاك صريح لحقوق الإنسان وذلك بسبب سوء استخدام النظام برمته وكذلك القصور الواضح في التشريعات ذات الصلة وقد طالب العديد من منظمات المجتمع المدني بإلغاء نظام الكفيل والعمل على وضع نظام بديل يحفظ حقوق جميع الأطراف في إطار قانوني وإنساني. وفي ظل هذا الكم الهائل من الانتهاكات فقد قامت الحكومة الكويتية ممثلة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل باتخاذ بعض القرارات الهامة مثل قرار السماح لفئة معينة من العمال بتحويل إقامتهم إلى صاحب عمل آخر دون اشتراط موافقة الكفيل ووفق شروط محددة بالإضافة إلى التوجه للسماح لأصحاب بعض المهن الحرة بكفالة أنفسهم وقد لمست الجمعية جدية الحكومة في التوجه لإلغاء نظام الكفيل أثناء الاجتماع بوزير الشؤون الاجتماعية والعمل في سبتمبر الماضي ولكن ورغم هذه الإيجابيات إلا أننا نرى أن هذه القرارات لم ترتق للحد الأدنى من طموحات منظمات المجتمع المدني بشأن العمالة الوافدة.

التوصيات

1. المطالبة بالآلا يتم الإبعاد الإداري إلا بحكم قضائي وبعد إجراء تحقيق شفاف من خلال لجنة مستقلة.
2. المطالبة بإيقاف منح صاحب العمل الحق في بلاغات التغيب حيث يتم إساءة استخدام هذا الحق من عدد لا محدود من أصحاب العمل.
3. المطالبة بإقرار قانون الاتجار بالبشر ومعاقبة من يخالفه بعقوبة مغلظة.
4. المطالبة بسرعة إقرار قانون العمل في القطاع الأهلي.
5. المطالبة بإلغاء نظام الكفيل نهائياً والعمل على وضع نظام بديل يحفظ حقوق جميع الأطراف وفق أسس قانونية وإنسانية شفافة وواضحة.
6. المطالبة بتعيين وكيل خاص لقطاع العمل وتطوير هذا القطاع بما يسمح بتحمل المسؤولية عن الفئة الأكبر عدداً في الكويت.

خامساً : العمالة المنزلية

تشكل الانتهاكات الإنسانية ضد العمالة تحدياً كبيراً لناشطي حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في الكويت حيث تتمثل أكبر مشكلات العمالة المنزلية في عدم وجود قانون يحميهم من الظلم والانتهاك وينظم العلاقة بين الخادم والمخدوم مما أتاح المجال لكم غير محدود من الانتهاكات الإنسانية ضد هذه الفئة المقهورة تصل في بعض الأحيان إلى التعذيب والإهانة والاعتصاب وعدم دفع الرواتب والحبس والضرب وقد رصدت الجمعية عدد هائل من هذه الانتهاكات بالإضافة إلى ازدياد وتيرة الانتحار بين هذه الفئة بسبب الانتهاكات الفظيعة بحقهم بالإضافة إلى شعورهم بالظلم والتمييز .

التوصيات

1. المطالبة بسن قانون ينظم العلاقة بين الخادم والمخدوم.

2. تفعيل القوانين الخاصة بانتهاكات حقوق العمالة المنزلية بالشكل المطلوب وفقاً للمعايير الإنسانية والقانونية.
3. المطالبة بتطوير مقر إيواء العمالة المنزلية بما يتناسب مع الأعداد المهولة المستفيدة ووفقاً للمعايير الدولية والإنسانية المرعية.
4. مطالبة الحكومة الكويتية بالقيام بدور رقابي صارم على مكاتب استقدام العمالة المنزلية المنتشرة في كافة أرجاء الكويت حيث تقوم هذه المكاتب بانتهاكات فظيعة ضد هذه الفئة قبل وأثناء وبعد الاستقدام.

سادساً : أوضاع السجون ومراكز التوقيف والاحتجاز

تعد مراكز الاحتجاز والتوقيف التابعة لوزارة الداخلية في أي من دول العالم المرأة التي تعكس أوضاع حقوق الإنسان ومدى تطبيق الدولة للمعايير الإنسانية والدولية الخاصة بمراكز الاحتجاز والتوقيف خاصة أن الصورة المحفورة في أذهان البعض عن هذه المراكز هي صورة سيئة حيث ترتبط غالباً بالتعذيب والإهانة وأوضاع إنسانية متدهورة وبخاصة حينما نتحدث عن دول الشرق الأوسط ، ودولة الكويت باعتبارها دولة شرق أوسطية فإنها تحتاج إلى فتح ملف مخافر الشرطة والسجون من الناحية الإنسانية وإعادة النظر في مدى ملاءمتها للمعايير الإنسانية الدولية حيث يفتقد عدد كبير من مراكز التوقيف لتلك المعايير من ناحية توفر الرعاية الصحية وقد تم رصد حالة وفاة واحدة على الأقل لنزلاء أحد هذه المراكز في العام 2009 بسبب تدهور أوضاع الرعاية الصحية هذا بالإضافة إلى تكديس أعداد كبيرة من الموقوفين في غرف صغيرة سيئة التهوية وغير مصممة لتحمل هذه الأعداد الكبيرة هذا بالإضافة إلى توقيف بعض المتهمين لمدد غير قانونية دون تقديمهم للنيابة من أجل محاكمتهم وقد رصدت الجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان عدة حالات تم فيها إيقاف متهمين لمدد غير قانونية دون محاكمات وهذا مخالف لكافة القوانين الإنسانية والجنائية ، وإحفاقاً للحق فيجب علينا ألا تغفل موافقة الكويت على إطلاق برنامج تدريبي تأهيلي موافق للمعايير الدولية للعائدين من معتقل غوانتانامو في بادرة طيبة لإعادة تأهيل هؤلاء المعتقلين تمهيداً لإعادة اندماجهم في المجتمع.

التوصيات

1. المطالبة بضرورة تدريب وتنقيب ضباط الشرطة والمحققين بحقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق الموقوفين بصفة خاصة وطرق وضوابط التعامل معهم أثناء وبعد التوقيف.
2. المطالبة بتطوير السجون ومراكز التوقيف والاحتجاز لتتناسب مع المعايير الإنسانية.
3. المطالبة والتشديد على عدم السماح بنشر صور المتهمين قبل إدانتهم ومحاكمتهم من قبل القضاء.
4. مطالبة الحكومة بفصل الإدارة العامة للأدلة الجنائية وإحاقها بالنيابة العامة.

سابعاً : حرية التعبير والحريات العامة

على الرغم من أن دولة الكويت تنتمي جغرافياً إلى دول الشرق الأوسط المعروفة بتقييد الحريات العامة وحرية التعبير إلا أنها تبوأ مرتبة متقدمة جداً في هذا المجال حيث حصلت على المركز الأول في حرية الصحافة على مستوى الدول العربية ودول الشرق الأوسط لعام 2009 وفقاً لتقرير منظمة "مراسلون بلا حدود" وقد راعت القوانين المحلية حق الأفراد والجماعات والمؤسسات في التعبير عن آرائهم بحرية تامة دون المساس بالآخرين هذا وقد لوحظ في الآونة الأخيرة استغلال البعض للحرية استغلال سيء من خلال الإساءة للرموز الدينية والسياسية والشخصيات العامة ولا شك أن منظمات المجتمع المدني بما فيها الجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان تعتبر هذا السلوك خرقاً للقانون وانتهاكاً لحقوق الآخرين حيث لا يعني تمتع الكويت ببند قانونية محلية تتيح التعبير عن الرأي بحرية تامة فتح المجال للطعن في الآخرين. ولكن وعلى الرغم من هذه الحرية فقد قامت وزارة المواصلات بإغلاق عدد من المدونات الإلكترونية والتجسس عليها وفقاً لما نشرته الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان في نهاية سبتمبر الماضي.

أما بخصوص الحريات العامة فالباب مفتوح أمام تكوين وإشهار المنظمات المدنية والنقابات والجمعيات دون وجود معوقات تذكر في هذا الشأن وفق القوانين المحلية المرعية كما أن الكويت تتبوأ مرتبة متقدمة أيضاً في مجال الحريات الدينية حيث تضم الكويت أكثر من مئة جنسية تضم أديان وعقائد مختلفة مع دين وعقيدة الدولة وعلى الرغم من ذلك فالكل يمارس طقوسه وشعائره الدينية بحرية تامة وفقاً للقانون الكويتي المحلي.

التوصيات

1. المطالبة بسن تشريعات تحفظ حقوق الأفراد والرموز والشخصيات العامة من الاستخدام السيئ لحرية التعبير.
2. المطالبة بعدم المساس بحرية الأشخاص في التعبير عن آرائهم من خلال الانترنت والقنوات الإعلامية الأخرى وفقاً للقوانين المحلية.
3. المطالبة بإحالة إي إساءة لاستخدام الحرية إلى القضاء وجهات الاختصاص وألا تكون القرارات التعسفية هي الحل في مواجهة الاستخدام السيئ للحرية التي يكفلها القانون.

ثامناً : المرأة

ظلت المرأة الكويتية تعاني لفترة طويلة من التهميش الاجتماعي والسياسي ولذلك فقد اتخذت الحكومة الكويتية عدة قرارات تاريخية بشأن منح المرأة حقوقها السياسية والاجتماعية وشهدت الفترة الأخيرة نمواً واضحاً في مجال حقوق المرأة من خلال السماح لها بالمشاركات السياسية بالإضافة إلى توزيعها وهكذا ولكن في الوقت نفسه فقد رصدنا تباطؤاً بشأن إقرار قانون حقوق المرأة المدنية بمجلس الأمة، وبشأن المرأة أيضاً فقد حكمت المحكمة الدستورية العليا مؤخراً بالسماح للمرأة الكويتية باستخراج جواز سفر خاص بها دون اشتراط موافقة الزوج وهو ما كان معمولاً به لسنوات طويلة مما يعد انجازاً بشأن حقوق المرأة.

التوصيات

1. مطالبة الحكومة بإعادة النظر في القوانين والقرارات المتعلقة بحقوق المرأة والتي قد يكون في بعضها هضماً لحقوق المرأة.
2. مطالبة الحكومة بالإسراع في إقرار مشروع الحقوق المدنية للمرأة.

تاسعاً : الرعاية الصحية

ارتفاع أسعار الدواء في الكويت مقارنة مع باقي دول المنطقة

أشارت منظمة الصحة العالمية في تقرير لها نشر في منتصف أغسطس 2009 في الصحف الكويتية ، أن سعر الدواء في الكويت مبالغ فيه فالموظف الحكومي الكويتي الذي يقاضي أدنى الرواتب ، قد يضطر إلى دفع ما يصل 3 إلى 8 أيام من راتبه لشراء علاج نموذجي يوصف للأمراض شائعة ، وفي الوقت ذاته يضطر العامل الماهر الغير كويتي إلى دفع ما يصل من 8 - 22 يوم من راتبه لذات السبب.

وقد أعد السيد مبارك الحربي رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غلاء الأسعار دراسة مقارنة بين أسعار الأدوية في الكويت والمملكة العربية السعودية أوضحت أن فرق السعر قد يصل أحيانا إلى 330 %.

المعانة الصحية للوافدين

صدر مرسوم بقانون 1999/1 في الكويت يلزم الوافدين بالتأمين الصحي أثناء فترة إقامتهم في الكويت ، وتبلغ القيمة المتوسطة للتأمين الصحي للوافد 50 دينار كويتي سنويا ، وواقع سوق العمل في الكويت أن هذه القيمة يتحملها الوافد في أغلب الأحوال فيما عدا خدم المنازل إذ يتحمل الكفيل أو صاحب العمل هذه القيمة. علما بأن نص القانون الحالي ألزم صاحب العمل (وفقاً للمادة الثانية) بسداد أقساط التأمين أو الضمان الصحي.

وعلى الرغم من أن نص القانون أعطى للمشمولين بنظام التأمين الصحي ، تغطية للخدمات الطبية والصحية الأساسية سواء التشخيصية أو العلاجية ، إذ أورد في مادته الرابعة بياناً بتلك الخدمات ثم خول وزير الصحة وأعطاه سلطة تحديد تلك الخدمات ، إلا أن النظام الحالي المعمول به للأسف في الكويت ، لا يغطي أبسط الاحتياجات الصحية للوفاد ، فعلى سبيل المثال لا يزال الوافد ملزماً بدفع - فوق مبلغ التأمين - مبلغ 1 دينار لكل مراجعة للمستوصف ومبلغ 2 دينار كويتي لكل مراجعة للمستشفى ، كما أنه ملزم بدفع مبالغ عن أغلب الفحوصات الطبية اللازمة للتشخيص ، فمثلاً يدفع مبلغ 10 دينار للسونار العادي ، ومبلغ 75 دينار للأشعة الملونة أو 90 دينار للرنين المغناطيسي ، ومبلغ 75 دينار لقسطرة القلب ، والمنظار 30 دينار ، ومبالغ أخرى مختلفة للعديد من التحاليل الطبية مثل فحص الحديد والفيتامينات والغدة الدرقية والهرمونات وغيرها تتراوح ما بين 3 إلى 10 دنائير للتحليل الواحد. والأمر ذاته ينطبق على فئة غير محددية الجنسية (البدون).

وحتى فيما يتعلق بالعلاج فهناك عشرات الأدوية الأساسية الممنوعة على الوافدين ولا يستطيعون الحصول عليها إلا بتحمل كلفة شرائها من الصيدليات بأسعارها الباهظة ، مثل بعض أدوية السكر وأدوية الضغط وأدوية السيولة ، ومحاليل وبخاخات مرض الربو ، وأنواع من المضادات الحيوية ، وأدوية خاصة بعلاج مرض الدرن والتقرحات المعدية والقولونية وغيرها ، فما الفائدة من التأمين الصحي إذا كان الوافد في الكويت مضطراً إلى دفع تلك المبالغ للتشخيص والعلاج؟؟ خاصة للوافدين أو مستشفيات للضمان والتأمين الصحي كحلول لهذه المشكلة إلا أن أياً من تلك الاقتراحات لم ير النور .

المعاقين:

يبلغ عدد المعاقين المسجلين لدى المجلس الأعلى لشؤون المعاقين حوالي 20 ألف معاق كويتي و 2500 غير كويتي ، وعلى الرغم من وجود قانون يخدم هذه الفئة (قانون 1996/49) ، إلا أنه في واقع أمره قانون قاصر كما أن كثيراً من مواده غير مفعلة ، وقد سعت منظمات المجتمع المدني المهتمة بشؤون المعاقين في الكويت إلى معالجة أوجه القصور في مواد هذا القانون ، و إلى إقرار قوانين جديدة تخدم تلك الفئة ، كما قام ناشطون في مجال حقوق المعاقين بجمع أغلب تلك المطالبات بوثيقة تسمى ب (وثيقة الأمل) تضم أكثر من 50 مطلباً ، من أبرزها تطبيق بنود الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد تحقق لهذه الفئة انجاز رائع فقد وافق مجلس الأمة في جلسة 03 ديسمبر على التعديلات الجديدة على قانون المعاقين في مداولته الأولى بأغلبية نيابية ، ونأمل أن يتم إقرار القانون في مداولته الثانية.

التدخين السلبي

على الرغم من أن دولة الكويت قد أصدرت قانوناً لمكافحة التدخين (1995/15) والذي نصت أحد بنوده على منع التدخين في الأماكن العامة ، إلا أن هذا القرار لا يزال حبراً على ورق إذ لا توجد أي آثار لتطبيقه ، بل لا توجد جهة مخولة لمتابعة تطبيق القرار .

ولا شك أن استنشاق الإنسان للدخان بغير إرادته أثناء تواجده في الأماكن العامة (وهو ما يسمى طبيياً بالتدخين السلبي) هو اعتداء صارخ على حرية الإنسان وحقه في الحصول على حياة صحية سليمة خالية من الأذى ، والتي هي واحدة من أهم المبادئ التي تكفلها الشريعة الإسلامية والقانون والمواثيق العالمية.

الجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان